كلية الحقوق
قسم القانون الدولي الخاص

القانون الواجب التطبيق على عقود خدمة المعلومات الالكترونية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث

محمد عبد العزيز جبر

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أحمد قسمت الجداوي (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص- كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د / أبو العلا على أبو العلا النمر (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق سابقاً- جامعة عين شمس

أ.د/ جمال محمود الكردي (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – ووكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا

أ.د / محمود صلاح الدين مصيلحي (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر

١٤٤٠هـ- ٢٠١٨ م

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

صفحة العنوان

اسم الباحث: محمد عبد العزيز جبر

عنوان الرسالة: القانون الواجب التطبيق على عقود خدمة المعلومات الإلكترونية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

القسم التابع له: القانون الدولي الخاص

الكلية: الحقوق.

الجامعة: جامعة عين شمس.

سنة التخرج:

سنة الــمنح: ٢٠١٨

كلية الحقوق

قسم القانون الدولي الخاص

رسالة دكتوراه

اسم الباحث: محمد عبد العزيز جبر

عنوان الرسالة: القانون الواجب التطبيق على عقود خدمة المعلومات الإلكترونية

الدرجة العلمية: الدكتوراه.

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د/ أحمد قسمت الجداوي (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص- كلية الحقوق – جامعة عين شمس

أ.د / أبو العلا على أبو العلا النمر (مشرفاً وعضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص ووكيل كلية الحقوق سابقاً- جامعة عين شمس

أ.د/ جمال محمود الكردي (عضواً)

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – ووكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا

أ.د / محمود صلاح الدين مصيلحي (عضواً)

أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر

الدراسات العليا

ختم الإجازة: أُجيزت الرسالة: بتاريخ / /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

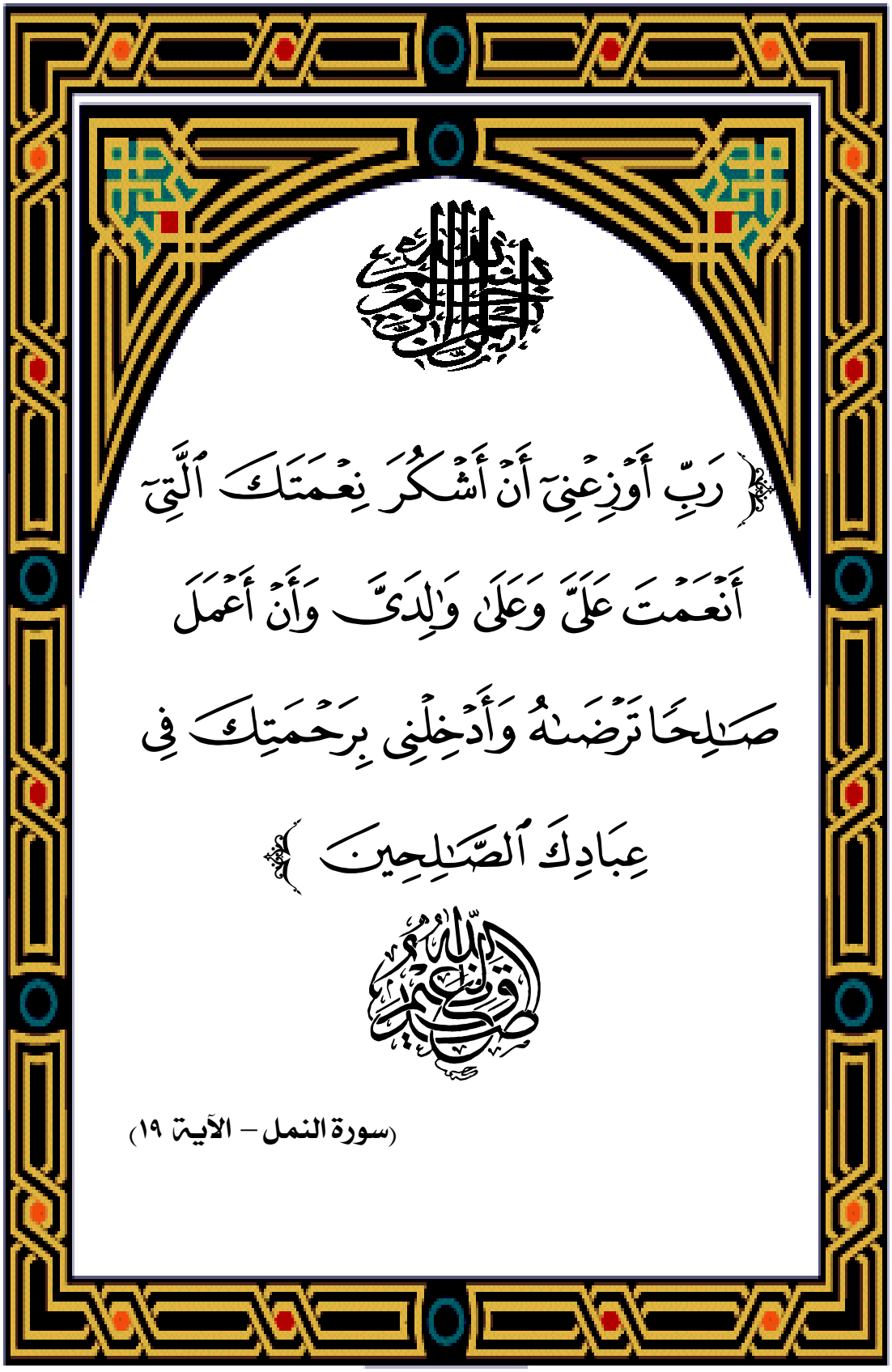

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي
عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

(سورة النمل – الآية ١٩)

إهداء

إلى روح والدي العزيز رحمه اللّه

وإلى والدتي حفظها اللّه

وإلى زوجتي الغالية

وإلى قرة عيني وسؤدد فؤادي

ولدي يمان

وابنتي شدن

وإلى كل من وقف بجانبي

في مشوار حياتي

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر **للأستاذ الدكتور أحمد قسمت الجداوي** – أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص بجامعة عين شمس"، الذي شرفني بأن يكون مشرفاً لي ورئيسا للجنة مناقشة هذه الدراسة، مثمنا قبول إشرافه وعمق نصحه وتوجيهاته.

وفي هذا المقام أيضا، أتقدم بوافر الامتنان والعرفان إلى أستاذي الفاضل "**الأستاذ الدكتور أبوالعلا علي أبو العلا النمر** – أستاذ القانون الدولي الخاص، ووكيل كلية الحقوق سابقاً جامعة عين شمس"، على ما قدمه لي من نصح وتوجيه وإشراف على جميع مراحل إعداد هذه الدراسة، والذي لم يبخل عليّ بعزيز وقته، رغم كثرة مشاغله ومهامه، فلسيادته أقول ممتنا: جزاك الله عني وعن كل طالب علم خير الجزاء، وأدامك الله وأكرمك.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة " **أ.د /جمال محمود الكردي_ أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي الخاص – ووكيل كلية الحقوق– جامعة طنطا**"، شاكرا لسيادته تشريفه بقبول المشاركة، متطلعا إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لعضو لجنة المناقشة " أ.د / محمود صلاح الدين مصيلحي_ أستاذ القانون الدولي الخاص – كلية الشريعة والقانون – جامعة الأزهر، شاكرا لسيادته تشريفه بقبول المشاركة، متطلعا إلى ما سيقدمه لي من نصح وإرشاد.

وإلى هذا الصرح العلمي المميز، **كلية الحقوق في جامعة عين شمس،** التي شرفت بأن أكون باحثا في أروقتها ومكتباتها، شرفا يلتصق بشخصي وصفتي ما حييت، أقدم عظيم الشكر والامتنان لعميدها ووكلائها وأساتذتها والقائمين على إدارتها والعاملين فيها، لما يقدمونه لطلبة العلم والباحثين من دعم ورعاية.

فالشكر لكم جميعا، وأدامكم الله جلت قدرته، سدنة أوفياء لصروح العلم والمعرفة

الباحث

مقدمة

تمثل الثورة المعلوماتية إحدى أهم السمات البارزة التي تشهدها الحقبة الزمنية الحالية من تاريخ الإنسانية، فعقب الثورة الزراعية، والثورة الصناعية، لا نغالي إن قلنا نحن نعيش في عصر الثورة المعلوماتية، حيث فرضت نفسها على العالم كعنصر جوهري للتنمية في شتى الأصعدة وفي جميع المجالات ومن ضمنها المجال القانوني.

ظهرت شبكة الإنترنت وأصبحت الوسيلة المثلى للاتصال ونقل المعلومات وتقديمها، ويرجع ذلك إلى التقدم العلمي الهائل في شبكة الاتصالات الإلكترونية، وبفضل هذه الشبكة وما أنتجته من تطور كبير ومتسارع، تم تجاوز الحدود الجغرافية، وطويت المسافات، وعبدت طرق التواصل، وأضحى ما كان في الأمس بعيداً اليوم قريباً، وتغيرت الأوضاع باتجاه صيرورة العالم قرية صغيرة، أو كما تسمى قرية واحدة إلكترونية **Electronic Global Village**، وقد ألقت هذه المتغيرات بظلالها ونتائجها على جميع جوانب الحياة الانسانية؛ **لأن الوسائل الحديثة تنتج غايات جديدة**، وكان من ثمار ذلك، التعاقدات التي باتت تبرم اليوم إلكترونياً متجاوزة الطرق التقليدية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ولدت أنواع جديدة من العقود لم تكن موجودة في السابق، منها عقود خدمة المعلومات الإلكترونية. وانطلاقاً مما تقدم سيتناول البحث دراسة القانون الواجب التطبيق على عقود خدمة المعلومات الإلكترونية

أولاً: أهمية الموضوع.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في ما تتبوأه المعلومات من مكانة تدخل في جميع مفاصل حياتنا اليومية، والتي أضحت أهم وسائل التقدم بل أخطرها هذا من ناحية، وحداثة تجربتنا كعرب بهذا النوع من العقود من ناحية أخرى، فضلاً عن ندرة شيوعها لدينا، وما تفرزه هذه العقود من أشكاليات، ومن أهم تلك الإشكاليات مسألة القانون الواجب التطبيق عليها.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع.

إن السبب الذي دعاني لاختيار هذا الموضوع ندرة المراجع القانونية العربية التي تناولت هذا الموضوع، فضلاً عما تثيره هذه العقود من إشكاليات عملية بحكم كونها تبرم في العادة عن بعد، إضافة إلى عدم إجراء مفاوضات كافية ومتوازنة بين أطرافها قبل إبرام العقد وغير ذلك من الإشكاليات، وكذلك رغبة من الباحث بإرفاد المكتبة العربية بدراسة تتناول نقطة مهمة في الصعيدين العملي والنظري وهي مسألة القانون الواجب التطبيق على عقود خدمة المعلومات الإلكترونية، لتكون عوناً للقضاء والفقه القانوني والمحامين فضلاً عن المتعاملين في هذا المجال، خصوصاً وأن التشريعات العربية ومنها العراقي والمصري لم تورد نصوصا تحكم هذا النوع من العقود، وتنظمه بشكل خاص.

ثالثاً:أسئلة الدراسة.

تحاول الدراسة الإجابة على هذه الاسئلة:

١. ما هو تعريف عقد خدمة المعلومات الإلكترونية؟.
٢. متى يكون العقد المذكور دولياً ومتى يكون محلياً؟
٣. ماهي آلية إبرامه وكيف يتم التعبير عن الإيجاب والقبول فيه؟
٤. ماهي الأثار قانونية المترتبة على العقد المذكور ؟
٥. ماهو القانون الواجب التطبيق على العقد المذكور؟
٦. هل تصلح قواعد التنازع التقليدية لحكم هذا النوع من العقود الحديثة؟
٧. هل تعتبر القواعد المادية للتجارة الإلكترونية نظاماً قانونياً مستقلا؟ وهل يمكن أن تنهض بمهمة حكم هذا النوع من العقود؟ وفي حال الأمر كذلك هل تعتبر بديلا لقواعد التنازع القليدية أم رفيقة لها؟

رابعاً: منهج الدراسة.

نظراً لأهمية موضوع الدراسة من الناحيتين العملية والنظرية، فضلاً عن حداثته، وعدم تنظيم التشريعين العراقي والمصري له بأحكام خاصة، فقد اعتمد الباحث في تناوله له على المنهجين التاليين:

١. **المنهج الاستنباطي:** الذي يعتمد على القواعد الكلية لينتهي إلى حكم المصاديق والجزئيات، أي من العام إلى الخاص. فالباحث عندما سلك هذا المنهج البحثي انطلق من دراسة النصوص القانونية العامة المتعلقة بالعقود التقليدية والعقود الإلكترونية فضلاً عن القرارات القضائية العامة والآراء الفقهية وطبقها على الموضوع محل البحث، فما عقود خدمة المعلومات الإلكترونية إلا أحد مصاديق العقود الإلكترونية التي هي بدورها أحد تطبيقات التجارة الدولية.

٢. **المنهج المقارن:** الذي يهدف إلى عرض الاتفاقيات الدولية والتوجيهات الأوربية والعقود النموذجية والأنظمة القانونية الداخلية المقارنة المتعلقة بموضوع البحث، ودراستها والموازنة بينها لمعرفة مدى إسهام كل منها في معالجة مسألة القانون الواجب التطبيق على موضوع الدراسة.

سادساً: خطة الدراسة:

سنتناول البحث في هذه الدراسة في ثلاثة أبواب، وعلى النحو التالي:

الباب التمهيدي: الإطار التصوري لعقود خدمة المعلومات الإلكترونية.

الباب الأول:إعمال منهج التنازع الدولي للقوانين على عقود خدمة المعلومات الإلكترونية.

الباب الثاني: مدى إمكانية إعمال القواعد المادية للتجارة الإلكترونية على عقود خدمة المعلومات الإلكترونية.